في الذكرى الخامسة لـ11 أيلول: هل ما زالت القاعدة قادرة على المواجهة؟

علي حسين باكير*

■ في مثل هذا اليوم ومنذ خمس سنوات، قام تنظيم القاعدة الذي يتزعّمه أسامة بن لادن بتوجيه ضربة قاصمة للولايات المتّحدة الأمريكية في العمق الأمريكي الذي لم يصل أي أحد منذ الاستقلال الأمريكي عام 1776م، وقد تسبّبت هذه الضربة بذهول مدوّ في جميع انحاء العالم الذي كان يرقب الحدث بتفاصيله دقيقة تلو اخرى. كثير من الخبراء وصفوا الهجوم بالتاريخي ومنهم من وصفه بالزلزال ومنهم من وصفه بالكارثة التي ستغيّر وجه العالم والتاريخ، بحيث سيبدأ تاريخ ما قبل وما بعد 11 أيلول (سبتمبر).

منذ ذلك الوقت والولايات المتّحدة الامريكية تعيش هاجس ما يسمى الارهاب، وقد جنّدت وحشدت كل طاقاتها واستنفرت اصدقاءها وحلفاءها لمكافحة وشن حرب عالمية على ما يسمى الارهاب، وقد احتلّت الولايات المتّحدة خلال الأربع سنوات الماضية بلدين مسلمين ودمرتهما تدميرا وهما أفغانستان والعراق ونصّبت عليهما ثلّة من رجالها المخلصين كعادة الاستعمار في تنصيب عملائه بعد احتلال البلد. كما مالي يشتبه به وقد تمّ ايقاف وتجميد اموال العديد من الشركات والجمعيات الخيرية والخاصّة وحتى اموال الأفراد بحجّة هذه القوانين، وهو ما أثّر سلبيا على قدرات التنظيم المالية لتمويل العمليات.

وسنّت العديد من القوانين الى جانب حلفائها من الدول الاوروبية التي تبيح لها التنصت ومراقبة أي انسان في أي مكان وزمان وتلك التي تراقب عملية انتقال الأموال واخرى التي تمنع حرية السفر والانتقال وتلك التي تجيز الاعتقال بمجرد الشبهة وحتى بدونها وتبقيك في السجن الى ما شاء الله، ليس هذا فقط بل وسنّوا قانونا مؤخرا يجيز متابعة جميع ما ينشر على الانترنت والصحف والمجلات عن القاعدة وقمع كل من يتعاطف معها ومع افكارها ومع الجماعات الجهادية الاخرى مثل حماس، الجهاد وغيرها من حركات المقاومة. كل ذلك في سبيل مكافحة ما يسمى الارهاب وللقضاء على تنظيم القاعدة.

في هذا التقرير نرصد جزءا من قدرات القاعدة في الذكرى الخامسة لهجمات 11 ايلول (سبتمبر)، لنرى موقع القاعدة في خضم الحرب على الارهاب وهل استطاعت الولايات المتّحدة اضعاف هذا التنظيم والقضاء عليه، ام انّه ما زال قادرا على الضرب والرد في أي مكان؟ وهل يتم الاعداد لضربة كبرى ثانية على الأرض الامريكية؟ أم انّ الولايات المتّحدة قد حصّنت نفسها ضدّ أي هجمات مستقبلية؟

القاعدة أقوى أم أضعف بعد هجمات نيويورك وواشنطن؟

يعتمد الجواب على هذا السؤال على نظرة المحلل «لتنظيم القاعدة» وما اذا كان يعتبره تنظيما هرميا لأعضائه تراتبية قيادية وادارية وتنظيمية أم انّه خلاف ذلك.هذا ويرى معظم المحللين المتابعين لموضوع القاعدة انّ التنظيم قد تحوّل الى نظام اللامركزية في ادارة الهجمات بعد شن الولايات المتّحدة الحرب على افغانستان، وهم من هذا المنطلق يعتبرون انّ تنظيم القاعدة تلقى ضربات موجعة ادّت الى فقدانه توازنه وبالتالي اضعافه الى اقصى حد. ومن خلال متابعتنا للتحليلات وجدنا انّ القائلين بهذا الرأي يستندون الى عدد من الحجج نذكر منها:

1ـ انّ تنظيم القاعدة قد فقد قاعدته الأساسية «أفغانستان» وبالتالي فقد خسر اهم ما كان يخوّله ادارة الصراع مع أمريكا من حيث إعداد الرجال والتدريب على السلاح وكسب المناصرين وتوفّر المكان الآمن الذي يؤوي اعضاء التنظيم، وبالتالي اصبح افراده مطاردين وانتقلوا من مرحلة الهجوم الى الدفاع.

2ـ أنّ تنظيم القاعدة قد تلقى ضربات عديدة افقدته ترتيبه الهرمي وقضت على شكله التقليدي وبالتالي فكّكته وشتّتته وذلك عندما استطاعت امريكا وحلفاؤها قتل وأسر أبرز قادة التنظيم العسكريين والاستراتيجيين أمثال: أبو زبيدة (زين العابدين محمد حسين)، خالد شيخ محمد، سيف العدل (محمد إبراهيم مكاوي)، رمزي بن الشيبة، أبو حفص (محمد عاطف) وغيرهم.

3ـ انّ التنظيم قد تعرّض لحصار مالي أفقده القدرة على تمويل عملياته او تحويل او تهريب أي أموال حيث تمّ اصدار قوانين لتجميد ومصادرة أي رصيد

4ـ انّ قادة هذا التنظيم في حالة فرار مستمرة وهم غير قادرين اطلاقا على التأثير في مجرى الأحداث واعطاء التعليمات. وغيرها من الحجج.

الاّ أننا من جهتنا نرى انّ القاعدة من حيث الشكل تنقسم في حقيقة الأمر الى قسمين:

* القسم الأوّل ويمكننا ان نطلق عليه اسم «تنظيم القاعدة» وهو تنظيم مركزي وهو يحتوي على العامود الفقري والهيكل القيادي للقاعدة وللرجال فيه مواقع وتراتبية وأدوار وله فروع في العديد من البلدان وابرزها حتى الآن تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. وفعلا فقد تلقى هذا القسم ضربات موجعة ولكنّه وعلى عكس ما يعتقد البعض لا يزال فاعلا ومؤثرا وهو على الرغم من تشتت قياداته الاّ انه قادر على اصدار التعليمات ومتابعة الأحداث بدقّة من موقع بعيد يجعله اكثر قدرة على اصدار تعليمات مدروسة ومستوفية وقد أثبت تواجده بعمليات لندن ومدريد وعبر الشرائط التسجيلية الاخيرة التي يبثّها.

* القسم الثاني: ويمكن أن نطلق عليه اسم «أنصار القاعدة» أي المتعاطفين معها، وهؤلاء كثر وقد عوّضوا عن الخلل الذي اصاب الهيكل الأساسي للتنظيم عندما تلقى ضرباته الموجعة وهم يتصرفون بشكل لا مركزي مستوحى من فكر وايديولوجية ومنهج التنظيم الأساسي. ولهؤلاء دور أساسي ورئيسي في عملية التشويش على ما يسمى الحرب على الارهاب وهم سبّبوا تعقيدات غير متوقعة لأمريكا وحلفائها حيث لم تعد تستطيع التركيز على جبهة واحدة في محاربتهم لأنهم منتشرون في جميع البلدان والأماكن والمشكلة الكبرى انّهم غير معروفين فقد يكون أي انسان عادي من انصار القاعدة فكيف سيتم كشفه؟!!

هذا التقسيم للقاعدة برأينا أكسبها قوّة وأصبحت أكثر قدرة على التأثير وأنصارها بازدياد يوما بعد يوم رغم كل ما يقال عن جهود محاربة الارهاب، لانهم مرتبطون مباشرة وبشكل عكسي مع الأفعال الامريكية، بمعنى انّه كلما زاد الظلم الأمريكي والارهاب الأمريكي والاحتلال الأمريكي كلما زاد عدد هؤلاء واتّسعت رقعة انتشارهم وبالتالي صعبت مهمّة ملاحقتهم.

ويقول أسعد دوراني مدير جهاز الاستخبارات الداخلية الباكستاني السابق في هذا الصدد بأنه على قناعة بأن تنظيم القاعدة لا يقل قوة عن الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل أنه استطاع حتى الآن إثبات قدرته على الصمود في المعركة العالمية التي تقودها واشنطن ضد «الإرهاب».

وقال أسعد دوراني الذي كان يترأس الاستخبارات الداخلية الباكستانية المعروفة بـISI إذا كان تنظيم القاعدة قد استطاع تدبير هجمات مثل تلك التي وقعت في الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عام 2001 ثم بعد مرور هذه السنوات ما زال قويا متماسكا يشن هجمات جديدة في مناطق غير متوقعة في جميع أنحاء العالم، فإنه بكل تأكيد لا يقل قوة عن الولايات المتحدة إذا نظرنا إلى معايير الحكم على موازين القوة بشكل مختلف.

وفي حديثه لصحيفة «دايلي تايمز» منذ مدّة رفض الجنرال الباكستاني أسعد دوراني صحة الأنباء التي تقول إن قيادات القاعدة باتت غير قادرة على التواصل والتنسيق فيما بينها، وتساءل: لو كان هذا الادعاء صحيحا فكيف يمكن للقاعدة أن تنفذ عمليات ضخمة وهائلة مثل تلك التي وقعت في مدريد أو غيرها؟

القاعدة والاستراتيجية غير المباشرة (الحرب الطويلة)

عندما قام تنظيم القاعدة بتنفيذ هجمات 11 أيلول لم يكن هدفه الضرب والتوقف، بل انّ المؤشرات توحي انّ التنظيم كان يريد أن تقوم أمريكا بما تقوم به حاليا، لأنّ كل ذلك يصبّ في مصلحته على المدى البعيد، ويؤدي الى استنزاف القدرات الأمريكية العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر ما يسمى الاستراتيجية غير المباشرة.

وتعتبر الاستراتيجية غير المباشرة من الاستراتيجيات الدولية المعاصرة، ومضمون هذه الاستراتيجية هو: تفادي الدخول في مواجهة مباشرة أو حاسمة مع العدو انتظارا لظروف تكون أكثر ملاءمة، وتعتمد الاستراتيجية غير المباشرة على توريط الخصم في معارك جانبية بصورة اساسية تستنزف قواه وموارده وترهق معنوياته وتنال من صلابته وتماسكه وتضعف من امكاناته وقدراته في اماكن المواجهة الرئيسية.

ومن الوسائل التكتيكية التي تركّز عليها الاستراتيجية غير المباشرة، أسلوب التحديات التدريجية أو المرحلية الذي يقوم على تفجير الصراع هنا وهناك (تطوّعت امريكا وفتحت بنفسها عددا من الجبهات) لكن في اطار استراتيجية محسوبة ضدّ الخصم تخدم الهدف النهائي من وراء هذا الصراع. ويؤدي هذا الاسلوب الى الاستفادة من تباطؤ الدولة المستهدفة بهذه الصراعات في الاستجابة الفعّالة للأحداث ولخطورة التحديات مما يؤدي الى انهيارها في النهاية.

الهدف من الضربة الاولى للقاعدة كان تسليط الضوء على المعركة والمشكلة مع امريكا ومن ثمّ دفع الفيل الأمريكي واستفزازه لتقديم ردّة فعل، وقد حصل ذلك بالفعل فقامت امريكا باحتلال أفغانستان ومن ثمّ العراق ولكن كيف استفاد التنظيم من ذلك؟

1ـ كسب التنظيم مزيدا من المناصرين الذين يدخلون في «القسم الثاني» الذي تحدّثنا عنه اعلاه، وأثبت للناس صحّة نظريته من انّ امريكا تريد الهجوم على الدول الاسلامية واستباحة خيراتها وثرواتها.

2ـ استفاد التنظيم من انتشار الجيش الامريكي الذي يتعدى قدراته وبالتالي أصبح من السهل على التنظيم اصابة الأهداف الأمريكية من جنود ومدرعات ودبابات وطائرات في الأراضي التي يحتلها وهو ما كان غير ممكن فيما لو بقي الجيش الأمريكي في أمريكا.

3ـ انّ هجمات 11 ايلول (سبتمبر) وردّة الفعل الأمريكية قد أكسبت التنظيم سمعة كبيرة وحطّت من قدر اقوى دولة في العالم واصابت أفرادها بانهيار نفسي يدفع الى عدم التفكير الصحيح فيما يجري وذلك بسبب الذلّة والصدمة وهو ما يجري الآن بالفعل وهو ما يفسّر تخبط الادارة الامريكية منذ أحداث 11 ايلول (سبتمبر) وحتى اليوم.

4ـ وهو ما لم يتنبه اليه كثيرون أو لم يولوه أهمية، انّ العمق الأمريكي الآن اصبح فارغا، بمعنى أن لا شيء يحمي الأراضي الأمريكية الآن فجيشها منتشر في الخارج وأي ضربة كبرى مماثلة لهجمات 11 أيلول (سبتمبر) تنفذ من الآن وصاعدا ستكون كفيلة بانهيار الولايات المتّحدة الأمريكية، فان لم يكن الانهيار العسكري أولا فبالتأكيد سيكون الاقتصادي الذي ساهمت هجمات 11 ايلول (سبتمبر) في تشويهه لتصبح أمريكا للمرّة الأولى في التاريخ مدينونة بهذا الكم الهائل من الاموال التي تسبب مشاكل مستعصية لها (مثال على هذه النقطة اعصار كاترينا).

هل تحول الاحتياطات الامنية الامريكية دون هجمات جديدة؟

لا شكّ انّ الهدف الأساسي للتنظيم هو ضرب امريكا ونقل المعركة الى داخلها، وقد تمّ التأكيد على ذلك مرّات عديدة من خلال الأشرطة التي تمّ بثّها مؤخرا والتي زاد عددها بشكل ملحوظ جدا هذه السنة مقارنة بالسنوات السابقة وهو ما يوحي انّ هناك شيئا كبيرا سيحصل. واذا افترضنا انّ القاعدة تحضّر لهجوم كبير على الولايات المتّحدة فانّ هذا الهجوم سيلزم التخطيط له حوالي 4ـ5 سنوات في الظروف العادية ليكون مشابها للهجوم الأول الذي حصل في أيلول من العام 2001 والذي استغرق هذه المدّة تقريبا من التحضير والتدريب والتخطيط والتمويل واخيرا التنفيذ.

وبناء على ما تم ذكره اعلاه، فانّ القول انّ الادارة الامريكية نجحت في القضاء على القاعدة او خطرها لانّه (أي التنظيم) لم ينفّذ عملية كبرى بعد 11 ايلول (سبتمبر)، كلام ضعيف هو دليل في غير محلّه لعدد من الأسباب منها:

1ـ انّ عملية 11 ايلول (سبتمبر) احتاجت اصلا الى حوالي 4 أو 5 سنوات من التحضير والتمويل ولم تأت نتيجة ليلة وضحاها، واذا اخذنا بعين الاعتبار المصاعب الحالية والاستنفار العالمي فانّه لو كانت هناك خطّة للقاعدة لتنفيذ ضربة كبيرة بعد العام 2001، فانّ وقتها بات قريبا، اذ أنّها ستحتاج الى خمس سنوات على الأقل لو قلنا انها مشابهة للضربة الاولى في ظروفها والعناصر المحيطة بها.

2ـ خلال هذه الفترة نفّذ تنظيم القاعدة عددا من العمليات وان كانت اقل حجما الاّ انّ تأثيرها كان كبيرا ومن هذه العمليات عمليتا مدريد ولندن.

3ـ ان ليس من الضروري تنفيذ ضربة كبيرة حاليا خاصّة انّ تنظيم القاعدة قد نجح في استراتيجيته والتي تسير امريكا الى قدرها المحتوم.

ووفقا لما نقله موقع الـ«سي ان ان» الأمريكي الاخباري في 2006/8/23، فانّ 74 % من الفئات المستطلعة آراؤهم في استفتاء خاص اجراه يعتقدون بأنّ بن لادن يحضّر لهجوم آخر على الولايات المتّحدة الأمريكية. وقال موريس كارول مدير معهد الاستطلاع في جامعة كوينيبياك ان ذلك لا يعني أننا «نعتقد أن نيويورك محصنة. الغالبية بيننا تعتقد أن هجوما إرهابيا جديدا يمكن أن يقع، وقلة تعتقد أن المدينة مجهزة لمواجهة هذا الاحتمال».

ونستطيع ان نقول انّ هؤلاء الناس معهم حق، فلا شيء يستطيع أن يمنع وقوع أي عملية في نيويورك او غيرها والمسألة مسألة وقت وظرف لا اكثر وما أن تنجح عملية واحدة فقط حتى تكون نتائجها كارثية على الولايات المتّحدة والغرب، وهذا ما أشار اليه الرئيس السابق لمكافحة الإرهاب في البيت الأبيض ريتشارد كلارك الذي انتقد بشدة تصريحات بوش المتكررة بأن الإدارة الأمريكية تمنع وقوع هجمات في الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب في الخارج، قائلا: «إن ذلك ليس منطقيا، مذكّرا بتفجيرات مدريد ولندن، ومشيرا الى انّه بدون شك لا يوجد شيء يمنعهم من القدوم للولايات المتحدة».

ووفقا لتقرير كتبته لارا جوردان في 8 أيلول (سبتمبر) 2006، فانّ مسؤولين وخبراء أمريكيين يتوقّعون حصول هجوم كبير ثان على الولايات المتّحدة وانّ المسألة لا تتعلّق بالسؤال هل يمكن ان تحصل ضربة ثانية أم لا، بل بالسؤال متى ستقع الضربة؟ اذا المسألة مجرد مسألة وقت. وعلى الرغم من انّ الولايات المتّحدة قد صرفت أكثر من 250 مليار دولار لتأمين خطوط الطيران والمطارات، الحدود البريّة والمنافذ، الموانئ البحرية وغيرها، فانّ ذلك لا يحول دون تنفيذ القاعدة لأي هجوم على أمريكا، اذ يقول «توماس كين» وهو الحاكم السابق لولاية نيوجيرسي وعضو لجنة التحقيق الرسمية في عمليات 11 أيلول (سبتمبر)، «لا أعرف احدا في الحقل الاستخباراتي لا يعتقد بانه لن يكون هجوم آخر على امريكا، سيكون هناك هجوم آخر ولكن متى؟ هذا ما لا نعرفه». يضيف كين بأنّه ليس من الضرورة استخدام الطائرات في الهجمات التي ستحصل، اذ أنّ خطورة «الارهاب» تكمن في تفتيشه المستمر والحثيث عن وسائل تدمير جديدة وعن نقاط الضعف الكثيرة لدى الخصم. ومهما تمّ تشديد الرقابة فانّها ستظل غير كافية لتحول دون وقوع هجمة اخرى وقد أثبتت أنظمة الانذار والاستجابة للكوارث فشلها الذريع حينما واجهت اعصار كاترينا وقد بدت واشنطن عاجزة تماما عن مواجهة أي مشكلة أمنية او كارثية داخلية، وقد دعم ذلك الاستنتاج الذي توصّلت اليه لجنة التحقيق في 11 أيلول (سبتمبر) الرأي بأنّ الولايات المتّحدة غير جاهزة خلال الخمس سنوات التي مضت لتلقي أي ضربات مميتة.

وقد أورد التقرير الذي اصدرته لجنة الأمن القومي الأمريكية ونشره البيت الأبيض في أيلول 2006 بعنوان «بعد خمس سنوات على 11 ايلول (سبتمبر): الانجازات والتحديات» في المقدمة في صفحته الرابعة من انّ الولايات المتّحدة ليست آمنة بعد!!

ولا شكّ ان اختفاء كل من زعيم القاعدة اسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهري وعدم قدرة الولايات المتّحدة على القاء القبض عليهما او قتلهما يزيدان من المخاوف التي تشير الى حتميّة قيام القاعدة بتنفيذ هجوم ثان ضخم في قلب امريكا.

ولنستمع الى ما يقوله «مايكل شاور» المسؤول الرفيع في وكالة المخابرات الأمريكية، الـ(سي آي إيه) وعضو وحدة اغتيال بن لادن السابقة ومن الذين اشتغلوا في ملفات الإرهاب ومتابعاتها لسنوات طويلة في كتابه «Imperial Hubris» والذي استقال بعد اصداره، وهو الأكثر جرأة حتى الآن في إدانة السياسة الأمنية والعسكرية والخيارات التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش إزاء مسائل العنف والإرهاب وكل ما يواجه الولايات المتحدة من تحديات راهنة.

يقول شاور، «الغرب سيخسر الحرب على الارهاب لأننا طالما أننا لا نحترمهم (المسلمين) سنموت بأعداد كبيرة». وأشار شاور إلى أن «زعيم تنظيم القاعدة الذي أعلن مسؤوليته عن هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001 رجل عظيم لأنه أثر على مجرى التاريخ»، وأوصى في مقابلة أجرتها معه شبكة التلفزيون الأمريكية «سي بي إس» باحترام أسامة بن لادن حتى لا يتسبب في قتل المزيد من الأمريكيين.

* باحث في الشؤون الاستراتيجية
alibakeer@hotmail.com

السعودية: أي دولة وأي سلطة؟

حمزة الحسن*

■ الخلاف الحادّ في لبنان حول ضرورة قيام الدولة القوية والعادلة، الدولة التي يثق المواطن بها ويمنحها ولاءه (وسلاحه!) يطرح سؤالاً في كل قطر عربي وعلى كل مواطن عربي حول شكل الدولة الذي يريد، وطبيعة السلطة التي تمثله وتحكمه. السؤال في لبنان سؤال ريادي، سبق الدول العربية الأخرى لأسباب تتعلق بلبنان المجتمع والدولة، بيد أنه سؤال مكتوم في الدول العربية الأخرى التي تعيش هي أيضاً محناً متعددة تعود في جذورها الى السؤال إياه بصور مختلفة.

لماذا؟ لأن الدولة العربية القطرية الحديثة هي بكل المعايير دولة فاشلة وعاجزة. هي دولة مفترسة متوحشة ـ حسب تعبير الأكاديمي نزيه الأيوبي. هي دولة (سلطة) تبحث عن حقوقها وتتناسى واجباتها. والأهم من ذلك، هي دولة (وكذلك سلطة) لم تؤسس لها شرعية راسخة بين جمهورها منذ أن قامت. لا تزال الثقافة والإيديولوجيا التي تقوم عليها الدولة العربية حتى اليوم تُناطح بأيديولوجيا (قومية) تفقدها مشروعية بقائها إلا أن تكون جزءاً من دولة عربية كبرى، ولا تزال حدودها ساقطة من القلوب من قبل الكثيرين الطامحين لمشروع (الأمة) بمعناها الديني.

بالنسبة للايين العرب، فإن الدولة العربية قد سقطت من النفوس والقلوب، فأخذت تحلم بعصر ما قبل قيام الدولة القطرية، وتدعو لفكر وأيديولوجيا أوسع مما تقدمه الدولة القطرية، والى ولاء ينازع المواطن العربي بين القومي والديني والوطني (القطري)، كما وتبحث عن قيادة (عابرة للحدود) كما الايديولوجيا ذاتها (قومية أو دينية) علّها تستطيع تدارك الإنحطاط منذ سايكس ـ بيكو.

أزمة الدولة القطرية العربية حقيقية في المفهوم والممارسة، وهي أزمة تتعدى حدود (السلطة) والقابضين عليها الى البحث في (مشروعية وجود الدولة ذاتها) التي صُنّعت مفاهيمها في الغرب، وجُلبت لها قيادات تحكمها مرضيّ عنها غربياً، ولكنها فشلت منذ تأسيسها في تحقيق العدالة والرفاه والإستقرار وأيضاً (الكرامة).

السؤال عن الدولة، إذن، سؤال مشروع. وليس مجرد سؤال عن (السلطة) التي تحكم الدولة فحسب. مع أن (السلطة) خانت قبل غيرها في عالمنا العربي مفهوم (الدولة) وهي اول من انتقصه وحطّ من شأنه. الدولة الوطنية (القطرية) مجرد هيكل أو شكل له نظيره في كل الدنيا، ولكن محتواه خاوٍ من المساواة في المواطنة، شكلٌ انتزعت منه الحريةّ كما العدالة والسيادة، فكان أن ارتدّت جماهير غير قليلة على (السلطة) وعلى (الدولة) التي تديرها. فأضحت السلطة مجرد عوائل حاكمة، أو عساكر حاكمة، تناقض في ولاءاتها وسياساتها وممارساتها أبسط مفاهيم الدولة الحديثة.

تتجه الأنظار أحياناً لمعالجة مسألة (السلطة/ الحكومة) لحل معضلة (الدولة). وهو مدخل يبدو صحيحاً، نظرياً على الأقل، فحل أزمة الإستبداد متعدد الأوجه، لا بدّ وأن يفضي الى تغيير في المفاهيم لدى المواطنين بما يعزّز (شرعية الدولة) و (شرعيّة السلطة)، والى إعادة التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين أبناء المجتمع نفسه على قاعدة (المواطنة). إصلاح السلطة سيحدّ من تغولّها واختطافها إسم (الدولة) كما وسيحدّ من استخدام حقّها في (احتكار أدوات العنف). حين تصلح السلطة ستخفّ الولاءات الفئوية والقبلية والمناطقية والنزعات الإنفصالية، وسيكون التوازن معقولاً بين (حق الدولة وواجباتها). إذ من السخف بمكان الإعتقاد بأن أداة تأكيد الولاء للدولة (عصاتها)، كتأكيد على حقّها، وتناسي واجباتها. السلطة لا تستطيع أن تأخذ ولاءً إلاّ بقدر ما تقدّم عليها من واجبات، وإلا أصبح حضورها المادي المجرّد مجرد سلطة ظاهرة يتربّص بها مجتمعها كما تتربّص هي به، لأن ذلك الحضور لا يمكنه ترقيع حقيقة سقوطها من القلوب والعقول.

هذه مشكلة معظم ـ إن لم يكن كل ـ الدول العربية، وإن بنسب متفاوتة. هناك تمرّد على شرعية (السلطة) وتمرّد أيضاً على (الدولة) ككيان قائم، فالفصل بينهما صعب في ذهن المواطن. وبعض تلك الدول غير مرغوب في بقائه واستمراره من قبل شرائح مجتمعية، حتى وإن اعترف الكون كلّه بشرعية وجوده. في التطبيق، فإن كل مواطن عربي يرسم صورة للدولة/ السلطة التي يريدها، كتجسيد لحاجاته الآنيّة. هي دولة الإستقرار والأمن أولاً ـ كما في العراق والصومال، وهي دولة الرفاه بالنسبة للشعوب العربية الفقيرة، وهي الدولة القوية العادلة وربما المقاومة كما في لبنان، وهي دولة الحريات والمساواة عند بعض آخر، وهي دولة الوحدة كمعبر للتطور وتسجيل الحضور بين الأمم عند آخرين، وهكذا.

في السعودية، كنموذج، هناك أزمة سلطة، وهناك أزمة دولة. أزمة الدولة خلقت أزمة السلطة ـ فيما أظن. فالدولة التي ظهرت عام 1932م باسم المملكة العربية السعودية، لم تكن قائمة قبل ذلك التاريخ. هي دولة تشكلت عبر الحروب الداخلية.. منطقة أخذت على نفسها حكم باقي المناطق (كانت إمارات ودول شبه مستقلة) فاستخدمت الدين والسلاح لتبرير التوسع، وحين توقف التوسع قامت الدولة، وسيطرت المنطقة (نجد) على الدولة سياسة وعسكراً ومالاً واقتصاداً وثقافة ديناً الى هذا اليوم. الدولة صارت غنيمة المنتصر، الذي يشكل أقلّ من ثلث السكان، وتمّ تهميش الباقين فعلياً. السلطة التي نشأت تزعم أنها (تمتلك/ حرفياً) الدولة، فهي صانعتها، وهي التي منحتها الإسم فصارت (سعودية).

من هذا الجذر جاءت المشكلة، دولة قامت بالحرب وعلى أنقاض إمارات شبه مستقلة. دولة تحكمها المناطقية والطائفية. دولة لا تؤمن بالمساواة بين المواطنين (إذ كيف يستوي الغالب مع المغلوب، وكيف يستوي الموحّد مع المشرك؟). دولة تؤمن بمبدأ الغَلَبَة/ القوة في الوصول الى الحكم الأمر الذي يجعلها أبعد عن الإصلاح وعن الإستقرار. دولة لا تسيّر شؤونها وفق المفاهيم التي تقوم عليها الدول الوطنية عموماً: فلا هي تؤمن بالهوية الوطنية التي تفرز ثقافة مشتركة بين أبناء الوطن، ولا هي تسعى الى مساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ولا هي تريد إصلاحاً سياسياً يؤدي الى صهر الكيانات المجتمعية ضمن جهاز الدولة.

دولة كهذه لا يتوقع أن تكون مرغوبا فيها من قبل من يعتقدون أنهم ضحاياها، أو قامت على أساس تدمير كياناتهم السياسية شبه المستقلة. وسلطة كهذه القائمة لا يمكنها إلا أن تمثّل الفئة التي تنتمي اليها، والتي تعتبرها سندها. وشرعية هذه السلطة (الدينية والتاريخية) لا تتعدى حدود المنطقة المهيمنة والغالبة التي نشأت منها وأفرزتها المنطقة الغالبة. ومن لا يعترف بالآخر ولا بحقوقه، لا يجب أن يتوقع أن يراه ذلك الآخر إلا محتكراً للسلطة بالقوّة التي يمكن مواجهتها في يوم من الأيام. فالحفاظ على السلطة موحدة بيد فئة (أقليّة) يعني حتماً (التضحية) بـ (الدولة) ككيان يوحد الأقاليم والمناطق ويحتضن التعددية السياسية والثقافية التي لم تنجح آلة العنف في إلغائها. وحين تفقد (السلطة) القائمة شرعيتها في غير محيطها الإجتماعي المناطقي، تفقد (الدولة) احترام ومشروعية بقائها أيضاً.

وهكذا، فأزمة السلطة والدولة متداخلتان، إحداهما أنتجت الأخرى، والحلول لا تبدو متاحة حتى الآن، حيث الإصرار على (وحدة الدولة) بدون مشاركة الآخرين في (السلطة) الأمر الذي يبدو مستحيلاً. فالمنافحة عن (الدولة الموحدة) والظهور بمظهر الوحدوي لا يستقيم مع عقلية الإحتكار للدولة تمثيلاً ومنافع والمتلفعة بالتطهر الديني الكاذب.

حين يُطرح (الإصلاح السياسي) فإن الغرض منه، في محصلته النهائية، إعادة الإعتبار للمواطن، ومن ثمّ للدولة، وللسلطة القائمة. لهذا قيل، وهو صحيح، أن الدولة السعودية بحاجة الى إعادة بناء أو هيكلة، كان يجب أن تتمّ منذ أيام إعلانها الأولى: الدولة لكل المواطنين، والسلطة حاكمة عليهم ولكن ليس بالعصا والتمييز الطائفي والمناطقي والقبلي، والمجتمع يتمتع بقدر معقول من الحريات بدل تذويب الخصائص المجتمعية قسراً في ثقافة ومذهب الحاكم.

لقد جُمعت في المملكة كلّ المساوئ: فالإعتراض السياسي على سياسات الحكم يعني في كثير من الأحيان اعتراضاً على الدولة كيان لم يضرب بجذوره بعد في وجدان المواطنين المضطهدين. والإعتراض على قسرية الدولة وخياراتها الطائفية والثقافية، يؤدي الى اعتراض على (السياسي/ السلطة) الذي يدعم تلك الخيارات ويحوّلها بسياساته من فتاوى في بطون الكتب ومطويات صفراء الى واقع أليم معاش. وما بعد الإعتراض السياسي يأتي الإعتراض على أصل الدولة حين تفقد السلطة أفقها للحلّ.

هذا يفسر النزعة المناطقية والطائفية والقبلية المتنامية في المملكة. وهو يفسر الى حدّ بعيد صيرورة (التقسيم) المحتملة والتي تبعث على الرعب لدى الجهاز السياسي، لكنها لا تحرك فيه ساكناً لتعديل الأوضاع، اللهم إلا اعتماد المزيد من الحقن الطائفية، والمزيد من الإتكاء على أدوات العنف.

وأخيراً، فإن إصلاح الدولة يتم عبر إصلاح السلطة، وبدون هذا الإصلاح تصبح الدولة كائناً غريباً، وهماً ثقيلاً على القلب والنفس، يتربص بها من يتربّص للتخلّص من شرورها بالقضاء عليها، او بتفكيكها، أو بتجاوز مفهومها الذي خُلقت من أجله إلا أن تكون جزءا من دولة أمميّة دينيّة ينظرّ ويعمل لها بعض السلفيين من مؤيدي اسامة بن لادن، أو بعض القوميين ممن فاتهم قطار الوحدة العربية ولا زالوا ينتظرونه.

* كاتب من السعودية

عندما يتجاوز الرئيس الأمريكي على القوانين

يحيى اليحياوي*

■ من غير المبالغ فيه حقا القول بأن فترتي رئاسة جورج بوش الإبن للولايات المتحدة الأمريكية، إنما كانت إحدى ميزاتهما الأساس التجاوز والإمعان في التجاوز مع الإصرار المباشر على عدم الاستدراك، والتعفف من الاعتراف بالخطأ، والمكابرة في التبرم عن مسببات الخطيئة بإزاء العالم كما بإزاء مواطنيه سواء بسواء:

ـ فالرئيس الأمريكي أوهم العالم برمته، عندما دفع بوزير خارجيته إلى مجلس الأمن ليعرض على أعضائه معطياته المتأتية من «معلومات استخباراتية»، عن عمليات تحريك العراق لأسلحة دمار شامل حامت حولها الشكوك في حينه (أو تم تعمد الشكوك بإزائها) ليتأكد بطلانها باليقين الميداني القاطع فيما بعد.

ـ والرئيس الأمريكي أوهم العالم بأكمله، بأن ثمة بين الرئيس العراقي صدام حسين وتنظيم القاعدة علاقات ثابتة رجحت استخباراته قناعة قيامها، بفعل «تقاطع المصالح والأهداف» وبحكم الطبيعة الكليانية التي ينهل منها حزب البعث بالعراق وتنظيم القاعدة بكل فروعه ومشاربه بالعالم.

ـ وأوهم بالمعطيين معا العالم، كل العالم، بأن احد المداخل للتخلص من نظام الرئيس العراقي واستدراج عناصر القاعدة بـ«أرض خلاء»، حيث تسهل عملية اقتناصهم فرادى وجماعات، إنما غزو العراق واحتلاله وتخليص العالم من «شرين» لن تنفع معهما إلا قوة النار والحديد... فأثبتت الأيام فيما بعد، بهتان هذا الطرح ومجانبته الصارخة للقائم من الحقائق والوقائع.

ـ وأوهم مواطنيه، لدرجة التخويف والترهيب، بأنها «الحرب على الإرهاب» وعلى كل الجبهات، وأوهمهم بأن قطع دابره لا يستوجب إعمال أدوات العرف والقانون (أضحت في مخياله «متجاوزة»، بحكم طبيعة الحرب القائمة والجارية)، بل تفترض اللجوء للقوة الخشنة وللقوة الخشنة وحدها، لكسبها وضمان إمكانات عدم ارتدادها بالزمن الحاضر أو المنظور.

وإذا أضحى من الثابت اليوم، ان غزو أفغانستان والعراق واحتلالهما إنما كان تجاوزا صارخا على مقررات الأمم المتحدة (وعلى مجلس الأمن من بين ظهرانيها) التي لم تجزه و«استنكرته» فيما بعد وإن بالضمني المضمر، فإنه من الثابت أيضا (ومنذ مدة طويلة) أن معتقل غوانتانامو كما معتقلات أفغانستان والعراق (وهما بحماية قانون الاحتلال فرضا)، إنما باتت الأنموذج الصارخ لتجاوز الرئيس الأمريكي، الذي استباح حرية مئات الأشخاص ورماهم بأوحش سجون القرن دونما ضمانة أو حماية أو لوائح اتهام أو ما سوى ذلك...لا لسبب إلا سبب الاشتباه، أو طبيعة الانتماء أو الجهر به، أو بسبب الشكل الخارجي الذي يوحي به اللباس أو يثيره طول اللحية، أو توحي به تضاريس الوجه والجسد.

هو معتقل لم تنفع في إغلاقه وإنصاف المتواجدين به، لا منظمات حقوق الإنسان ولا أحكام القانون الأمريكي ولا المناشدات والاستعطافات...هو أنموذج جلي لرئيس تجاوز على القانون الدولي السامي بكل فروعه، واستهان بقانون بلاده «الأسمى»، وأمعن في السلوك ممارسة وبالتبرير الخطابي أيضا.

ما من شك أن غزو العراق لقي معارضة حقيقية من لدن بعض من الأمريكيين، كانوا يعلمون علم اليقين أن ما تم سرده من «براهين ودلائل» هو من قبيل الأوهام ليس إلا، وأن الغزو تم، بالبداية وبمحصلة المطاف، بإيعاز من إسرائيل ومن شركات النفط والسلاح.

وما من شك أن الحرب، التي استتبعت أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)، لقيت تعاطفا واسعا على الرغم من تحفظ بعض من الأمريكيين على خلفياتها ودواعيها وما قد يترتب عنها من تداعيات قصيرة وعلى المدى الطويل.

وما من شك أيضا أن العديد من الأمريكيين تعاطفوا مع «سلوك عزل الإرهابيين» و«وضعهم في منأى عن العالم» سواء بغوانتانامو أو بغيره... بتوافق مع القانون أو «بقرار رئاسي» أو من لدن وزير الدفاع، ما دامت الظروف ظروف استثناء، وما دام الأ